موازنة تونس: عجز بـ3 مليارات دولار

تونس ـ **إيمان الحامدي**

أعلنت الحكومة التونسية، أمس الثلاثاء، عن موازنة العام المقبل 2022، لتتضمّن إجراءات تقشفية تشمل تسريح موظفين حكوميين وزيادة الضرائب، لتعد بذلك أول موازنة يجرى طرحها بعيداً عن مجلس النواب والتداول مع المنظمات الوطنية الكبرى. وقالت وزير المالية سهام البوغديري، في مؤتمر صحافي حضره وزراء الاقتصاد والتخطيط، والتجارة وتنمية الصادرات، والصناعة والمناجم، والتشغيل والتكوين المهني، إن موازنة العام الجديد تقدر بنحو 57,2 مليار دينار (19,7 مليار دولار تقريباً)، بزيادة 3,2% عن موازنة 2021، وبعجز أولي 3 مليارات دولار. ووفق الأرقام المعلنة، تبلغ إيرادات الحكومة المتوقعة 38,6 مليار دينار، ونفقات بقيمة 47,1 مليار دينار، بزيادة 6,6% مقارنة مع 2021. وبحسب وزيرة المالية، فإن موازنة 2022 تتطلب اقتراضاً خارجياً حدّد بـ 12,6 مليار دينار (4,42 مليارات دولار).

وتظهر أحدث بيانات الدين المستحق على تونس الصادرة عن وزارة المالية في وقت سابق من ديسمبر/ كانون الأول الجاري، أن إجمالي الدين العام المستحق سجل بحلول نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي 102,195 مليار دينار (35,6 مليار دولار). وقالت وزيرة المالية للصحافيين إن «الموازنة تضمنت حزمة إجراءات اجتماعية، أبرزها زيادة المنحة المسندة للعائلات المعوزة وإسناد منحة شهرية لفائدة أبناء العائلات محدودة ومتوسطة الدخل دون 6 سنوات». لكن الموازنة تضمنت تفاصيل خطة لتسريح الموظفين في القطاع الحكومي ممن تجاوزوا سن 57 عاماً في إطار برنامج المغادرة الطوعية بهدف حوكمة كتلة الأجور. وستبدأ الحكومة مرحلة إصلاحات في إطار برنامج مع صندوق النقد الدولي، جرى تحديد خطوطه العريضة وفق رؤية تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الحكومية للمرحلة القادمة. وأعلنت وزيرة المالية تعهد السلطات التونسية بالدخول في مفاوضات مع صندوق النقد بداية 2022، وفقاً لوثيقة الإصلاحات الكبرى، مؤكدة وجود مؤشرات إيجابية لانطلاق المفاوضات مع المؤسسة الدولية. وقالت إن بلادها ستطبق آلية التعديل الآلي لأسعار المحروقات العام المقبل، دون المسّ بأسعار أسطوانات غاز الطهي المنزلي، في إطار خطة التحكم في الدعم الطاقي الذي يشمله الإصلاح.

وكانت ميزانية 2022 منتظرة منذ فترة طويلة في بلد تسود فيه أزمة السياسية منذ أن أقال الرئيس قيس سعيد، في يوليو/ تموز الماضي، الحكومة وجمد البرلمان، وهي خطوات وصفها منتقدوه بأنها انقلاب. واعتبر الرئيس التونسي قيس سعيد، الأسبوع الماضي، أن مشروع قانون الموازنة المالية لعام 2022 يحرص على إيصال رسائل إيجابية إلى مختلف الفاعلين الاقتصاديين في الداخل وشركاء تونس والمانحين في الخارج. وأضاف سعيد أن «برنامج الإصلاحات المضمّنة في مشروع قانون المالية سيمكّن من تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وتحسين مناخ الأعمال، وإعادة الثقة مع شركاء تونس، حتى تظل بلادنا وجهة جاذبة للاستثمار». وقال إن مشروع الموازنة للعام الجديد «يحافظ على الدور الاجتماعي للدولة، وإرساء جباية عادلة لا تثقل كاهل المؤسسات والأفراد، وتحسين حوكمة القطاع العام، وتعزيز إجراءات مجابهة تداعيات الأزمة الصحية».

(فرانس برس)

قفزة للإيجارات في سنغافورة

قفزت الإيجارات في سنغافورة، إلى أعلى مستوى لها في ست سنوات، بينما يتوقع محللون في قطاع العقارات المزيد من الزيادات، إذ يفوق الطلب العرض، ما يرفع تكاليف الإقامة التي يتحملها سكان الدولة التي تُعَدّ مركزاً مالياً، وخاصة المغتربين، في وقت تتزايد فيه ضغوط التضخم. ويمكن إلقاء اللوم على جائحة فيروس كورونا في صعود الإيجارات، إذ أسهم نقص العمال المهاجرين في تأخير البناء، ما أجبر الناس على الاستئجار في أثناء انتظار بناء الشقق، كذلك فإن مالكي المنازل العائدين من الخارج يستعيدون وحداتهم، ويقلصون مخزون المنازل المعروضة للإيجار، ويدفعون المستأجرين إلى السوق. وتشهد الشقق التي تراوح تكلفة إيجارها الشهري بين 1800 إلى 2900 دولار أكبر ضغط تصاعدي وسط ارتفاع الطلب.

الأسهم الخليجية تتجاهل «أوميكرون» بصعود جماعي

الدوحة ـ **العربي الجديد**

ارتفعت معظم أسواق الأسهم في منطقة الخليج، في نهاية تعاملات أمس الثلاثاء، متجاهلة المخاوف بشأن التداعيات الاقتصادية السلبية لانتشار متحور فيروس كورونا «أوميكرون». وصعد مؤشر السوق السعودية بنسبة 1,4%، وارتفع مؤشر بورصة قطر 0,5%، منهيا اتجاهه النزولي في الجلستين السابقتين، وذلك مع ارتفاع سهم بنك قطر الوطني بنسبة 1%. كما زاد المؤشر الرئيسي لسوق دبي المالي 0,3%، كما أغلق مؤشر السوق العام في الكويت على صعود نسبته 0,28%، وزاد مؤشر مسقط 0,88% ونما مؤشر البحرين 0,25%، فيما انخفض مؤشر بورصة أبوظبي 0,2%. واستفادت السوق من صعود أسعار النفط وتراجع المخاوف من الآثار المحتملة للمتحور «أوميكرون» على الاقتصاد العالمي رغم إلغاء آلاف الرحلات الجوية خلال الأيام الأخيرة من العام. وعزّزت أسعار النفط مكاسبها خلال تعاملات، أمس، ليتجاوز خام برنت حدود 79 دولاراً للبرميل. إذ ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم فبراير/ شباط بنسبة 1,3% عن الجلسة السابقة، بما يعادل 1,02 دولار، لتصل إلى 79,62 دولاراً للبرميل. كذلك صعد خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 25 سنتاً أي 0,3% إلى 75,81 دولاراً للبرميل محققاً مكاسب للجلسة الخامسة على التوالي. وتشهد عوائد دول الخليج من مبيعات النفط صعوداً ملحوظا منذ بداية العام الجاري بعد معاودة الأسعار الارتفاع بانحسار تداعيات جائحة كورونا. وأظهرت بيانات صادرة عن هيئة الإحصاء السعودية، ارتفاع قيمة الصادرات النفطية للمملكة أكبر مصدر للنفط في العالم بنسبة 123,1% على أساس سنوي خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، مسجلة 82,4 مليار ريال (21,97 مليار دولار)، مقابل 36,9 مليار ريال خلال نفس الشهر من العام الماضي، بارتفاع قيمته 45,5 مليار ريال. وأشارت البيانات، التي نشرتها الهيئة على موقعها الإلكتروني، يوم الأحد الماضي، إلى صعود نسبة الصادرات البترولية للمملكة من إجمالي الصادرات الكلية إلى 77,6% في أكتوبر/ تشرين الأول، مقابل 66,1% في نفس الشهر من 2020. وقفزت أسعار النفط منذ مطلع العام الجاري بأكثر من 70%، فيما توقع صندوق النقد الدولي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية لدول الخليج بين 300 و350 مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة، مستفيدة من توقعات بارتفاع كبير لأسعار النفط.

أخبار

الأردن يبحث عن ممولين لمشروع مائي

قال وزير المياه الأردني محمد النجار إن الوزارة تحاول إيجاد التمويل اللازم لتنفيذ مشروع مياه الناقل الوطني (تحلية مياه البحر الأحمر في العقبة جنوب البلاد) من خلال المستثمرين الأردنيين والبنوك المحلية، مبيناً أنه جرى

توفير 500 مليون دولار لغاية الآن من المنح والمساعدات، إذ تصل تكلفة المشروع إلى 2,5 مليار دولار. وأضاف النجار، خلال ندوة، عقدتها جمعية البنوك الأردنية، أمس الثلاثاء، أن التمويل سيكون مضموناً من قبل الحكومة، لا سيما أن قطاع المياه سيبقى ممولاً من قبل الحكومة لأهميته الكبرى. وقال إن مشاريع المياه في المملكة تستحوذ حالياً على نحو 16% من إجمالي الطاقة المولدة بالمملكة،

أردوغان يتوقع فائضاً مالياً قريباً

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن هدف بلاده دخول نادي الدول الاقتصادية العشر الأولى في العالم، وإن أنقرة باتت قريبة جداً من هذا الهدف أكثر من أي وقت مضى. وأضاف أردوغان، خلال مشاركته في حفل توزيع جوائز للبحوث العلمية، أمس: «نواصل طريقنا في النهوض بكافة القطاعات الصناعية بغية أن نكون من الدول التي يشار إليها بالبنان». وأشار إلى أن صادرات تركيا تجاوزت 221 مليار دولار مع نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي على أساس سنوي، مبيناً أن الأيام التي ستحقق فيها أنقرة فائضاً في الحساب الجاري قريبة. ولفت أردوغان إلى أن «هدفنا التركيز على الإنتاج ذي القيمة المضافة والسير نحو الاستثمار والتوظيف والإنتاج والتصدير والنمو».

المغرب يزيد إنتاج الطاقة المتجددة

قالت وزيرة الانتقال الطاقي المغربية ليلى بنعلي، إن بلادها تعتزم إنتاج أكثر من 52% من طاقتها الكهربائية من مصادر متجددة قبل حلول 2030. وأضافت الوزيرة خلال كلمة أمام مجلس النواب (الغرفة الأولى من البرلمان)، مساء الاثنين، أن جهود المغرب للتحول الطاقي تأتي في إطار رفع طموحاته بخصوص استراتيجية الطاقة، التي تتركز بالأساس على تطوير مصادر طاقة جديدة ومتجددة. وأكدت أن البلاد تتوفر حالياً على حوالي 50 مشروعاً من الطاقة المتجددة قيد الاستغلال، موضحة أن «قدرة هذه المشاريع الإجمالية قيد الاستغلال تصل إلى 3950 ميغاواط». كان المنتدى الاقتصادي العالمي قد قال في تقرير له خلال إبريل/ نيسان الماضي إن المغرب حل في المرتبة الثالثة عربياً بعد قطر والإمارات في تعزيز التحول الفعال في مجال الطاقة، لعام 2021.

مال وسياسة

فساد مالي في الجزائر

تضخيم تكاليف المشروعات 900% و تهرب ضريبي بالمليارات

اظهر تقرير رقابي في الجزائر حدوث عمليات فساد واهدار للمال العام بعشرات مليارات الدولارات في عام 2019 بالرغم من الحراك الشعبي الذي اسقط نظام الرئيس عبد العزيز بو تفليقة في ذلك العام

الجزائر ـ **حمزة كحال**

كشف مجلس المحاسبة الجزائري في تقريره السنوي، تجاوزات وفساداً غير مسبوق تزامن مع سقوط نظام الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة عام2019، حيث حمل التقرير الذي رفعه المجلس للرئيس الجزائري عبد المجيد تبون وللبرلمان، أرقاماً مهولة حول المال العام المُبدد في موازنة 2019، وبلوغ التهرب الضريبي مستويات فاقت توقعات الحكومة. وحسب التقرير الذي اطلعت عليه «العربي الجديد»، سجل مجلس المحاسبة قفزات في تقييم تكاليف المشاريع الحكومية بنسبة لأمست 900%، حيث أنفقت الحكومة قرابة 9 تريليونات دينار (حوالي 64 مليار دولار)، منها 2,6 تريليون دينار لمشاريع مسجلة في موازنة 2019 التي تقدمت بها آخر حكومة في عهد بوتفليقة برئاسة أحمد أويحيى المسجون في قضايا فساد.

وأشار التقرير الذي ينتظر عرضه على نواب البرلمان مطلع الأسبوع القادم، إلى أن هذه المشاريع أشرف على تنفيذها الحكومة المؤقتة بقيادة نور الدين بدوي الموضوع تحت الرقابة القضائية في قضايا فساد وتبديد المال العام.

كما كشف مجلس المحاسبة عن تسجيل ديون كبيرة غير مُسواة بالنسبة للصناديق الخاصة إلى غاية نهاية 2019، وهو ما أثر على تسيير مخططات عمل الحكومة، حيث تجاوزت قيمتها 5 تريليونات دينار (36 مليار دولار)، بزيادة بلغت نسبتها 12% مقارنة بعام 2018، وهي الديون التي بدأت تتراكم منذ مرض بوتفليقة مطلع 2013.

ومست الديون، الصندوق الجزائري لدعم القروض المصغرة، والصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية، بالإضافة إلى الصندوق الجزائري للتنمية الزراعية، صندوق التضامن لأفراد الجالية الجزائرية المعوزين المتوفين في الخارج، ووكالة دعم الاستثمار وغيرها من الصناديق الخاصة التي فُتحت بمراسيم رئاسية في سنوات ماضية.

ويكشف عضو مجلس المحاسبة والمستشار الحكومي، عبد الرحمان مبتول في تصريح لـ«العربي الجديد» أنّ «إعادة تقييم تكاليف المشاريع في القانون الجزائري محددة بـ 20% على الأكثر من التكلفة الأولية للمشروع المُصادق عليها إلا أن تدقيق مجلس المحاسبة وجد لدى مراجعته ان هناك زيادة بـ 900% لتكاليف بعض المشاريع.

يوضح مبتول أن «هناك حالات لقفزات التكاليف المرصودة، منها مشروع لإيصال مياه الشرب بين محافظات الطارف وتبسة وسوق الأهراس شرقي الجزائر، والتي وصلت إلى 9,7 تريليونات دينار مقابل 97 مليار دينار سابقاً، وهو أمر غير مقبول ولا ندري كيف لوزارة الموارد المائية أن تقبل بدفع هذا المبلغ وهذه المراجعة للتكلفة نهاية 2019».

ويقول إنّ «إعادة تقييم المشاريع الحكومية تعد من أهم طرق تبديد المال العام، ونهب الأموال، كما وجد مجلس المحاسبة مشكلة أخرى تتمثل في عدم إكمال الوزارات لميزانياتها، ووجود نفقات غير مبررة في العديد من القطاعات وشراء عتاد غير إجيري، كتجديد حظيرة السيارات الخاصة بالوزراء، والخروج في مهمات عمل بمصاريف مضاعفة، وكل هذا غير مبرر بفواتير». وتتزامن تدقيقات مجلس المحاسبة في السنة التي شهدت فيها الجزائر حراكاً شعبياً أسقط نظام بوتفليقة الذي تقدم مطلع سنة 2019، لعهدة رئاسية خامسة رغم وضعه الصحي الذي منعه من الظهور منذ 2013، ما يدفع للتساؤل حول وجود بؤر عدة للفساد لم يكبحها الحراك الشعبي ولا القضاء.

وفي سياق إصدار المال العام، يكشف مجلس المحاسبة أيضا عن ضعف تحكم في التحصيل الجبائي لسنة 2019، وهو ما رُفع من ديون الضرائب والرسوم لتبلغ ما يقرب من 4,9 تريليونات دينار (حوالي 35,1 مليار دولار)، مشيراً في تقريره إلى أنّ حجم التهرب الضريبي ودفع الرسوم سجل ارتفاعاً بمعدل 8,44%. ويلفت إلى أنّ التدابير المتخذة في تحصيل الضرائب أثبتت عدم جدواها، حيث لم يتجاوز المبلغ المحصل في 2019 حوالي 101 مليار دينار، بما يعادل نحو 2% من المبلغ المتبقي.

ودفعت الأزمة المالية التي تمر بها الجزائر الحكومة في السنوات الأخيرة، إلى التعويل على الإيرادات الضريبية لتدبير احتياجات الموازنة العامة للدولة.

وبقيت أرقام الضرائب غير المحصلة ورقة ضغط في يد المعارضة السياسية التي تستعملها في وجه الحكومة عند كل زيادة في أسعار المواد الاستهلاكية، حيث تطالبها بتحصيل الديون الضريبية لدعم الخزينة العمومية عوض التوجه لرفع الأسعار. ويرى النائب البرلماني عن حزب البناء الوطني عبد الهادي عوار، أن «الحكومة تثبت مرة أخرى فشلها في مجال تحصيل الضرائب ومعاقبة المتهربين من رجال الأعمال، إذ لا يعقل أن تفشل الحكومة في أي دولة بالعالم في تحصيل مبلغ يبقوق 30 مليار دولار من الضرائب، في عز الأزمة المالية، في حين تذهب لفرض مزيد من الضرائب على العمال والمواطنين البسطاء التي تقتطع مباشرة من رواتبهم أو عبر فواتير الكهرباء والغاز».

ويقول عوار لـ«العربي الجديد» إن «قضايا الفساد المفتوحة اليوم، وما ترتب عنها من سجن لرجال أعمال ووزراء، كشفت لماذا ارتفعت الضرائب غير المحصلة، بفضل الامتيازات الممنوحة لشركات رجال الأعمال وعائلات الوزراء». ويضيف: «كان بإمكان الحكومة تحصيل 50% من الضرائب غير المحصلة، عوض التوجه نحو التمويل غير التقليدي للخزينة العمومية من البنك المركزي ما أدى إلى ارتفاع التضخم».

في المقابل، يعتبر الخبير المصرفي والمسؤول السابق في وزارة المالية، رياض بوراس، أنّ «هذه الديون يستحيل تحصيلها وهي تمثل حسابات وتقارير الإدارة المالية منذ أكثر من 13 عاماً». ويقول بوراس لـ«العربي الجديد» إنّ أغلب الديون الضريبية، عبارة عن ديون مستحقة على كيانات مفلسة ومنها مصرف «الخليفة بنك» و«بي سي يا» مشيراً إلى أنّه بالإضافة إلى هذا العامل هناك ضعف في المنظومة الضريبية والآليات القانونية التي تسمح بها بتحصيل الديون كما هو الحال في الدول المتقدمة.

من تظاهرات إسقاط نظام بوتفليقة (فرانس برس)

إنفاق 64 مليار دولار على مشروعات حكومية بعد تضخيم تكاليفها

المغرب

ضعف الودائع يهدد البنوك الإسلامية

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

يهدد ضعف الودائع، استمرار ما يعرف بالبنوك التشاركية في المغرب (العاملة بنظام التمويل الإسلامي)، نظراً لارتفاع التمويلات الممنوحة من قبل هذه البنوك خلال العام الحالي، بينما لا يزال المودعون يفضلون البنوك التقليدية.

وارتفعت التمويلات التي وفرتها المصارف التشاركية، منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي 18,5 مليار درهم (1,99 مليار دولار)، بزيادة بلغت نسبتها 50%، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حسب بيانات صادرة عن بنك المغرب المركزي في وقت سابق من الشهر الجاري. وأشار البنك المركزي إلى أن هذه التمويلات تتوزع على قطاع العقارات 1,69 مليار دولار، والاستهلاك 121,7 مليون دولار، والتجهيز 164,8 مليون دولار والخزينة 3,77 ملايين دولار. غير أنه يتجلى، من بيانات البنك المركزي، أن حسابات الشيكات والحسابات الجارية، بلغت نحو 538 مليون دولار، بزيادة سنوية 41,9%، فيما بلغت الودائع الاستثمارية نحو 172 مليون دولار. ويرى بنك المغرب أنه يجب النظر في أسباب تباطؤ نشاط المصارف الإسلامية، والبحث في سبل إقلاعها، مؤكدا على أن وضع تلك المصارف محل نظر في اجتماعات البنك. في المقابل يشكو مساهمون في مصارف إسلامية من ضعف اداء مسيريها (مديريها)، إذ إنه رغم المهنية التي قد يتمتعون بها وإلمامهم بالجوانب الفنية للمالية الإسلامية، إلا أنهم غير فعالين على الصعيد التسويقي والتجاري. ويقول الخبير في القطاع المصرفي، مصطفى ملكو، إنه «جرى التعامل مع المصارف الإسلامية على أنها مصدر لتمويل احتياجات العملاء فقط وليس لاستقبال ودائع الأشخاص، الأمر الذي ينعكس على حجم أعمالها ويظهر من خلال الفارق الكبير بين التمويلات والإيرادات.

ويعتبر خبراء أن تلك المفارقة لا علاقة لها بالدولة، بل بالعميل الذي يتعاطى بطريقة فيها نوع من الازدواجية في السلوك، حيث يفتحون حسابات عند المصارف التقليدية، ويسعون للحصول على التمويل من المصارف الإسلامية. ويشير الخبير المصرفي إلى أن المشكلة الأخرى تتمثل في محدودية المنتجات التي أتاحتها المصارف الإسلامية في بداية عملها، موضحا أنه عند إطلاقها لم يكن متوفراً سوى عقد واحد، متمثل في المرابحة، علما أن منتجات أخرى ظهرت بعد ذلك مثل التي تمكن من تمويل مشاريع استثمارية. ويتطلع بنك المغرب إلى تنظيم اجتماعات بين المصارف الإسلامية والمجلس العلمي الأعلى من أجل فتح نقاش حول تجربة هذه المصارف التي انخرطت فيها المملكة في 2017. ولم تكتمل بعد منظومة المصارف الإسلامية، ما دعا البنك المركزي إلى التأكيد على وجود ملاحظات تتعلق بالمنتجات والعقود، وملاءمة العقود للشريعة. وبدأ المغرب أخيرا العمل بالتأمين التكافلي بعد طول انتظار، حيث يرتقب أن يدعم هذا التأمين نشاط تلك المصارف، خاصة عبر جذب ادخار طويل الأمد يهم تعليم الأبناء أو التقاعد، وفق خبراء اقتصاد، ما يرفع حجم معاملات هذه البنوك.

بلغت تمويلات البنوك التشاركية 1,99 مليار دولار خلال 10 شهور

أسواف

الفائض التجاري القطري يقفز 170%

الدوحة ـ **العربي الجديد**

قفز الفائض التجاري السلعي لقطر بنسبة 170% على أساس سنوي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، ليصل إلى 24,5 مليار ريال (6,7 مليارات دولار)، وفقاً لبيانات صادرة عن جهاز التخطيط والإحصاء الحكومي، أمس الثلاثاء.

كذلك ارتفع الفائض السلعي (الفرق بين إجمالي الصادرات والواردات) على أساس شهري بنسبة 15,8%، مقارنة بشهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وأظهرت بيانات جهاز التخطيط والإحصاء ارتفاع الصادرات القطرية، التي تشمل الصادرات ذات المنشأ المحلي وإعادة التصدير، بنسبة 1,6,6% إلى 34,3 مليار ريال على أساس سنوي، و13,9% مقارنة بشهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وقفزت الواردات السلعية كذلك بنسبة 29,6% لتصل إلى نحو 9,8 مليارات ريال مقارنة بشهر نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2020، وارتفعت 9,6% على أساس شهري.

وأشارت البيانات إلى أنه بالمقارنة السنوية، ارتفعت صادرات «غازات النفط والهيدروكربونات الغازية الأخرى»، التي تمثل الغاز الطبيعي المسال والمكثفات والبروبان والبيوتان، وغيره، لتصل إلى نحو 22,4 مليار ريال بنسبة 135,1%، وارتفعت «زيوت نفط وزيوت مواد معدنية قارية خام» لتصل إلى ما يقارب 4,1 مليارات ريال، بنسبة 62,4%، وارتفعت صادرات «زيوت نفط وزيوت متحصل عليها من مواد معدنية قارية غير خام» بنسبة 107,8% لتصل إلى نحو 2,9 مليار ريال. توقعات بارتفاع إيجار السكن في قطر خلال عام المونديال 2022 واحتلت الصين صدارة دول المقصد بالنسبة إلى صادرات قطر خلال الشهر الماضي، بقيمة 5,1 مليارات ريال، وبنسبة 14,8% من إجمالي الصادرات، تليها اليابان بـ4,5 مليارات ريال، وبنسبة 13,1%، ثم كوريا الجنوبية بنسبة 10,4% وبقيمة 3,6 مليارات ريال.

وعلى صعيد الواردات، حسب دول المنشأ الرئيسية، احتلت الصين الصدارة خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي بـ1,8 مليار ريال، بنسبة 18,8% من إجمالي قيمة الواردات السلعية، ثم الولايات المتحدة بنسبة 11,2% وبقيمة 1,1 مليار ريال، تليها ألمانيا بـ700 مليون ريال، أي ما نسبته 7,2%. يشار إلى أن قطر اعتمدت الموازنة العامة التي يعمل بها اعتباراً من مطلع 2022، بتقديرات إجمالية للإيرادات بـ196 مليار ريال (53,8 مليار دولار)، ما يمثل زيادة بنسبة 22,4% مقارنة بتقديرات موازنة 2021.

وبُنيت الميزانية على أساس متوسط سعر نفط عند 55 دولاراً للبرميل، ويبلغ العجز المتوقع نحو 8,3 مليارات ريال، وفقاً لوزارة المالية القطرية.

ميناء حمد في الدوحة (فرانس برس)

تحقيق

تتسع آثار أزمة شح المياه في العراق، لتطاول قطاع الثروة السمكية الذي أضحى مهدداً بزوال مئات البحيرات، ما يعيد البلد إلى الاستيراد ويرفع الأسعار للمستهلكين، بعد أن تمكن خلال السنوات الماضية من تحقيق الاكتفاء الذاتي.

عطش العراق

مئات بحيرات الأسماك مهددة بالزوال بعد تقلص الزراعة

بغداد ـ **سلام الجاف**

لم تعد الأضرار التي تخلفها أزمة المياه التي تدخل عامها الثاني في العراق تقتصر على القطاع الزراعي الذي بدأ في الانحسار فعلياً، بعد قرار السلطات تخفيض المساحات المستصلحة إلى النصف خلال الموسم الشتوي، بسبب تراجع مناسيب نهري دجلة والفرات نتيجة خطوات إيرانية جديدة تمثلت تحويل مجرى مياه عدد من الأنهار كانت تصب في نهر دجلة وإقامة سدود على الأخرى، في الوقت الذي أدت المشاريع التركية على نهري دجلة والفرات إلى تقليل كميات ما يصل العراق من مياه النهرين إلى نحو النصف، وسط تراجع حاد في معدلات سقوط الأمطار.

وأضحى قطاع الثروة السمكية من أبرز المتضررين بعد الزراعة من أزمة المياه، بحسب ما يؤكده مسؤولون عراقيون قالوا إن مئات البحيرات الصناعية الخاصة بتربية الأسماك مهددة بالزوال خلال أشهر بحال استمر الحال على ما هو عليه.

وفي وقت سابق من ديسمبر/ كانون الأول الجاري، نقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع)، عن بيان لوزارة الزراعة أنه «لا دور لها في إدارة ملف المياه لانقاذ تلك البحيرات وقطاع الأسماك، بل هي مستهلك قليل فقط والأزمة مرتبطة بوزارة الموارد المائية»، لتقر بأن مصير بحيرات الأسماك مهدد في ظل أزمة المياه الراهنة.

وكان العراق قد نجح بعد عام 2019 في تحقيق اكتفاء ذاتي بمجال الأسماك، إذ أعلنت وزارة الزراعة حظر استيراد الأسماك من الخارج بعد وصول الإنتاج المحلي إلى مرحلة الاكتفاء. وتنتشر المئات من بحيرات تربية الأسماك في مناطق مختلفة من وسط وشمال العراق على مقربة من نهري دجلة والفرات وتنتج أسبوعيا مئات الأطنان، التي تغطي حاجة السوق المحلية وتعمل تلك البحيرات ضمن تراخيص رسمية تمنحها الحكومة للعاملين في هذا القطاع.

يؤكد المتحدث باسم وزارة الزراعة العراقية، حميد النايف، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «واردات المياه التي أخذت بالتناقص في العراق صارت تؤثر على أحواض وبحيرات تربية الأسماك التي تنتشر عادة على ضفاف الأنهار».

يقول النايف إن نقص المياه سيؤدي إلى نقص المخزون السمكي في البحيرات، وهذه المخاوف تزداد إذا بقي الوضع على حاله، مضيفا أن «الاحتباس الحراري وقلة الأمطار أثرا أيضا على أغلب مناطق العراق، التي أصبحت جافة، وكل هذا زاد من مخاوفنا على الثروة السمكية، التي نفخر بها لتحقيقها الاكتفاء الذاتي في البلاد».

ويتابع «العراق حقق منذ سنوات اكتفاءً ذاتياً، لكن أزمة المياه ألقت بظلالها على الأسماك، وقد يعود العراق إلى مستورد للأسماك من جديد في حال استمر الوضع المتعلق بأزمة المياه على ما هو عليه».

90%

قال وزير الموارد المائية العراقي، مهدي رشيد الحمداني، لـ«العربي الجديد»، الأحد الماضي، إن دول المنبع استغلت الوضع العراقي بعد 2003، علما ان اكثر من 90% من الموارد المائية تنبع من الخارج.

وتوصل العراق أخيراً إلى حلول لأزمة المياه مع تركيا، من خلال إبرام مذكرة تفاهم مشتركة بين الجانبين، صادق عليها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، نصّت على التزام تركيا بإطلاق مياه عادلة ومنصفة للعراق في نهري دجلة والفرات. لكن إيران لا تزال تحجب كميات كبيرة من المياه عن العراق، لتعلن وزارة الموارد المائية العراقية نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أنها قررت رفع دعوى في المحاكم الدولية ضد إيران بسبب قطعها المياه عن البلاد، وامتناعها عن تقاسم الضرر معه.

يقول حيدر العصاد، رئيس الاتحاد العام لجمعية الفلاحين العراقية: «وزارة الموارد المائية تمنع حاليا إنشاء بحيرات جديدة إضافة إلى وقف تجديد إجازات البحيرات القائمة، لكن يجب أن يكون هناك استعداد لدى وزارة الموارد لإدارة الملف بشكل أكثر فعالية».

ويشير العصاد إلى أن « الفترة الماضية شهدت مشاريع استثمارية كبيرة في قطاع الأسماك، وستتعرض لأضرار واسعة بسبب شح المياه»، مؤكدا أن «هذا الضرر سيؤثر على المستهلك العراقي، ونسمع أصوات مطالبة بفتح الاستيراد، بسبب شح الإنتاج وارتفاع الأسعار».

ويضيف أن «نسبة ملوحة المياه في محافظة البصرة (جنوب) بدأت ترتفع، وامتد الأمر إلى حدود محافظة ذي قار (جنوب) وهذه سابقة خطيرة جدا»، مؤكداً أنه «يجب أن تكون هناك مفاوضات على دول الجوار للضغط من خلال استخدام ورقة التبادل التجاري لتوفير حصة العراق من المياه».

بدوره، يقول علي الياسري، 60 عاماً، أحد مربي الأسماك في بغداد: «مشكلة توفير المياه تعد أحد أبرز التحديات التي تواجهنا في تربية الأسماك، لأن أغلب الأحواض تعتمد على مجاري الأنهار، وصرنا نسجل خسائر مادية كبيرة، بسبب نقص المياه وتم رفع أقفاص كثيرة من ضفاف الأنهار بعد انخفاض منسوب المياه في نهر دجلة».

ويوضح الياسري: «الخسائر المادية التي لحقت بنا تصل إلى 300 مليون دينار (نحو 200 ألف دولار) تتمثل في نفقات أعلاف وعلاجات ويد عاملة وهذه كلها تكاليف تقع علينا، وبعد هذه الخسارة لا نفكر بالعودة إلى تربية الأسماك إذا لم تقم الدولة بتعويضنا عن الخسائر ومعالجة أزمة المياه».

ويشير إلى هجر ما لا يقل عن 20 مستثمراً بحيرات وأحواض الأسماك خلال الشهرين الأخيرين، نتيجة خسائرهم وبيعهم السمك بأسعار رخيصة للتخلص منه قبل نفوقه بعد ارتفاع نسبة الشوائب وضحالة المياه في البحيرات نتيجة قلتها.

بدوره، يرى النائب السابق في البرلمان صادق المحنا لـ«العربي الجديد»، أن «الثروة السمكية في العراق استهدفت من قبل تجار ودول الجوار من أجل إجبار العراق على الاستيراد، وهذا الاستهداف ليس جديدا، وهذه الخطوة ذات أضرار اقتصادية كبيرة».

ويقول المحنا: «هناك دول مستفيدة من أن يبقى العراق بلا زراعة وموارد سمكية، هذه كلها تحقق أجندات دول وتجار يتربصون بالعراق»، داعيا الحكومة إلى «أخذ ذلك بعين الاعتبار، محذرا من أن «أزمة المياه ستؤثر على الوضع الاقتصادي في البلد من خلال نقص الثروة السمكية وارتفاع نسبة البطالة، لأن أحواض الأسماك تحتاج إلى يد عاملة، وعندما تتوقف يتم تسريح العاملين».

في السياق، يؤكد خالد الراوي الأستاذ في كلية الزراعة ببغداد، أن أضرار شح المياه تمتد إلى المشروعات المرتبطة بالزراعة وتربية الأسماك، ما يزيد من رقعة الخسائر، مشيرا إلى الخطة الزراعية تعاني من نقص المياه، ما سيدفع وزارتي الزراعة والموارد المائية إلى إغلاق المشاريع المتعلقة بتربية الأسماك تحديداً.

يقول الراوي «صرنا نعيش سنوات جفاف مع قلة ما يرد من دول المنبع المجاورة»، مشددا على ضرورة العمل على تفادي الأزمات المتوقعة والعمل على حل الأزمة عبر خطوط دبلوماسية وحوارات دولية مع أطراف في دول المنبع. وخلال الشهر الحالي، شهد عدد من المحافظات العراقية، تظاهرات واحتجاجات واسعة اعتراضاً على سياسة توزيع المياه، الأمر الذي تسبب في غضب من قبل المزارعين. وخلال نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، شهدت عدة محافظة بزيادة حصصها المائية.

منات بحيرات الأسماك مهددة بالزوال بعد سنوات الاكتفاء الذاتي

الحكومة تقلص مساحات الاستصلاح الزراعي إلى النصف

نزاعات بين الفلاحين على الري

تسبب شح المياه في العراق في نزاعات بين الفلاحين على الري والحصول على المياه، خلال الأشهر الأخيرة، من خلال رصد السلطات العديد من الحوادث التي أفضت إلى سقوط قتلى ومصابين في العديد منها. وفشلت وزارة الموارد المائية العراقية، التي تبحث عن حلول لأزمة المياه، في إبرام أي تفاهم مع الجانب الإيراني، ما دفعها إلى وضع خطة لتقسيم المياه بين الفلاحين، لكن الخطة جاءت بحسب ما هو متوفر من مياه، الأمر الذي تسبب في غضب من قبل المزارعين. وخلال نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، شهدت عدة محافظات تظاهرات واحتجاجات واسعة، اعتراضاً على سياسة توزيع المياه، وطالبت كل محافظة بزيادة حصصها المائية. ووقعت أغلب النزاعات في المحافظات الجنوبية، وتحوّلت من نزاع بين مزارع وآخر إلى نزاع بين عشائر المزارعين، وفق مسؤول أمني تحدث إلى «العربي الجديد» سابقاً. وتستحوذ الزراعة، وفق البيانات الرسمية، على حوالي 85% من المياه في العراق. واضطرت وزارة الزراعة أخيراً إلى تقليص مساحة الأراضي المشمولة بالخطة الزراعية خلال موسم الشتاء، إلى النصف.

صياد يجمع شباكه بعد رحلة صيد في نهر الفرات (فرانس برس)

تقرير

رغم المخاطر التي تكتنف أسواق النفط في ظل اتساع المخاوف من تداعيات المتحور «أوميكرون» إلا أن بنوك استثمار عالمية ترسم مسارات لأسعار مرتفعة للخام في 2022، لتصل إلى 100 دولار للبرميل، معتمدة على محدودية تداعيات المتحور وعدم نجاح المفاوضات الإيرانية والبؤر الجيوسياسية الملتهبة في العالم

أسواق الطاقة

توقعات بأسعار قياسية للنفط في 2022 رغم المخاطر

موسى مهدي

بينما الغت شركات الطيران أكثر من 17 ألف رحلة طيران بسبب التفشي السريع للمتحور «أوميكرون» من فيروس كورونا في أنحاء العالم، أثيرت عدة سيناريوهات لمستقبل الطلب العالمي على الطاقة، وبالتالي توجهات أسعار النفط والغاز الطبيعي خلال العام المقبل 2022 الذي بات على الأبواب. ولكن ليس المتحور الجديد من الوباء، هو الوحيد الذي يثير الغموض في أسواق الطاقة، وإنما كذلك مستقبل المفاوضات النووية بين طهران وواشنطن التي جرت جولاتها في فيينا.

وحتى الآن تأثير «أوميكرون» على الطلب العالمي على المشتقات النفطية لا يزال في طور المجهول، رغم تداعياته على حركة السفر الجوي العالمي في الأيام الأخيرة، وبالتالي على الطلب الخاص بوقود الطائرات. ولكن هنالك تفاؤل في عودة الإنتعاش للسفر لسببين وفق محللين، وهما أن العالم تعود على التعايش مع متحورات كورونا واستبعاد العودة لإغلاق الاقتصادات مثلما حدث في الربعين الأول والثاني من العام الماضي 2020، والعامل الثاني، فهو أن الآثار الوبائية للمتحور الجديد تبدو ضعيفة حتى الآن وبالتالي من الممكن مقاومتها. في شأن التوقعات المتفائلة لمستقبل أسعار النفط، يتوقع مصرف «غولدمان ساكس» الأميركي في تحليل أخير، أن تواصل أسعار النفط ارتفاعها في العام المقبل 2022، ولا يستبعد البنك ارتفاع الأسعار إلى 100 دولار للبرميل خام برنت.

في هذا الصدد، قال رئيس وحدة الطاقة في المصرف الأميركي، دايمون كوربلين في تعليقات لقناة «سي إن بي سي نيوز»، إن ارتفاع سعر خام برنت إلى 100 دولار لا يزال متوقعاً في العام المقبل، مشيراً إلى أن الطلب على الخامات النفطية بلغ أعلى مستوياته في العام الماضي، وأن ما حدث من تراجع في الطلب على المشتقات النفطية الخاصة بوقود الطائرات ربما سيكون طارئاً.

وتوقع كوربلين أن يستعيد قطاع السفر الجوي انتعاشه، مشيراً في تعليقاته للقناة التلفزيونية، إلى أن تباطؤ الطلب على السفر الجوي حدث بسبب أسيا، ولكننا «نرى أن العديد من الدول التي كانت متشددة في استقبال الرحلات الجوية مثل نيوزيلندا وأستراليا وسنغافورة بدأت في تخفيف قيودها».

وحسب توقعاته، فإن أسعار النفط ربما ستبلغ في المتوسط 85 دولاراً لخام برنت في العام المقبل، ولكن هذا الرقم ربما يرتفع بنحو 5 أو 10 دولارات في حال عودة قطاع السفر والتنقل إلى الانتعاش مجدداً، من جانبه يتوقع أيضا مصرف «مورغان ستانلي» الاستثماري الأميركي أن تواصل أسعار خام برنت ارتفاعها فوق 90 دولاراً خلال العام المقبل، بسبب الطلب القوي على المشتقات النفطية في الولايات المتحدة وتناقص «الطاقة الفائضة» لدى أوبك. وكانت الطاقة الفائضة لدى منظمة أوبك تقدر بنحو 2,5 مليون برميل يومياً، وعادة تستخدم هذه الطاقة الفائضة لتغطية النقص الطارئ في المعروض بأسواق النفط العالمية.

وكان قياس أسهم السلع في مؤشر «ستاندرد آند بورز 500» وعلى رأسها الطاقة كشف أنها بلغت أعلى مستوياتها العام الماضي وتفوقت على المؤشرات الأخرى، حيث ارتفعت بنسبة 50% حسب بيانات مجلة «فورتشن» الأميركية.

ومن بين العوامل الأخرى التي ستدعم ارتفاع أسعار الخامات البترولية خلال العام المقبل، تعثر المفاوضات بين واشنطن وطهران حول الملف النووي، التي تجرى في فيينا، عبر وساطة خمس دول، حيث قد تتجه الولايات المتحدة لتشديد الحظر الاقتصادي على طهران وسد ثغرات تصدير النفط الإيراني إلى دول آسيا ومصادرة شحنات الوقود التي ترسلها طهران إلى فنزويلا.

وكان وفد من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية قد زار أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة، وينوي زيارة عواصم أخرى من دول الشراكة التجارية مع إيران، لمراقبة مسار تطبيق الحظر الأميركي على إيران، خاصة تصدير الشحنات النفطية والبتروكيماوية، بينما كانت توقعات سابقة قد اتجهت إلى أن نجاح مفاوضات النووي ستطلق النفط الإيراني إلى أسواق العالم، وهو ما يعني زيادة كبيرة في المعروض النفطي وبالتالي تراجع الأسعار، خاصة أن إيران تواجه أزمات مالية حادة، وربما تعطي حسومات كبيرة على خاماتها، في حال رفع الحظر للحصول على تمويلات سريعة.

وتمكنت طهران بالفعل من زيادة إنتاجها النفطي إلى 4 ملايين برميل، وتصدير أكثر من مليوني برميل يومياً في عام 2015 بعد رفع العقوبات، لكن سرعان ما انخفض تصدير الخام بشكل ملحوظ بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب في مايو/ أيار 2018.

وعلى الرغم من أن هناك أملاً ضئيلاً في نجاح المفاوضات، إلا أن مستقبل صادرات النفط الإيراني سيكون لها تأثير على المعروض العالمي من النفط الذي يقترب حالياً من 100 مليون برميل يومياً، حسب بيانات وكالة الطاقة الدولية. ومن المتوقع أن يعقد ما يعرف بتحالف «أوبك+»، الذي يضم أعضاء منظمة أوبك والمنتجين الكبار من خارجها على رأسهم روسيا، اجتماعه الشهري في 4 يناير/ كانون الثاني المقبل لتحديد ضخ 400 ألف برميل يومياً جديدة إلى سقف الإنتاج الحالي.

ويذكر أن نشرة «ستاندرد آند بورز غلوبال إنتليجنس» الأميركية قد ذكرت أن «أوبك+» لم تتمكن من إنتاج حصة الزيادة البالغة 104 آلاف برميل في نوفمبر/ تشرين الثاني، وبالتالي فإن تراجع الطاقات الفائضة لدى «أوبك» ربما سيكون من بين العوامل التي ستدعم ارتفاع أسعار النفط في العام المقبل.

لكن هناك عوامل قد تحد من ارتفاع الأسعار، منها معروض النفط الصخري في الولايات المتحدة، إذ تشير بيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى أن إجمالي إنتاج النفط في الولايات المتحدة ارتفع إلى 11,2 مليون برميل يومياً في نهاية العام الجاري بما في ذلك إنتاج النفط الصخري. ووفق الوكالة الحكومية، فإن إنتاج النفط الصخري ارتفع بنحو 700 ألف برميل يومياً خلال شهر ديسمبر/ كانون الأول الجاري مقارنة بمستواه في نفس الفترة من العام الماضي 2020.

ووفق نشرة «رايستاد» النرويجية، فإن شركات النفط الصخري تمكنت من كسب استثمارات خلال العام الماضي بلغت نحو 60 مليار دولار، كما أن التدفقات على أسهمها وسنداتها شهدت ارتفاعاً خلال العام الجاري، وبالتالي فإن إنتاج الخامات الصخرية سيلعب دوراً مهماً في تحديد سعر النفط خلال العام المقبل، خاصة إذا واصلت الولايات المتحدة النمو الاقتصادي القوي والتحسن في مؤشرات أسواق المال.

وهناك عامل غير مرئي أشار إليه مسؤول أميركي في تعليقات لقناة «سي إن بي سي» قبل شهرين، وهو انخراط الحكومة البترولية ومشتقاتها، وهذا العامل يتمثل في استخدام الاحتياط الاستراتيجي النفطي بشكل متكرر لخفض أسعار النفط كلما تطلب الأمر. وكان موس هو شستين، وهو مسؤول كبير في أمن الطاقة بوزارة الخارجية الأميركية، قد قال أخيراً، إن واشنطن على استعداد لضخ مزيد من النفط كلما دعت الحاجة لذلك عبر آلية الصفقات التبادلية مع الشركات والتجار. وأضاف شستين، لقناة «سي إن بي سي» الأميركية، رداً على سؤال حول استخدام نفط الاحتياط الاستراتيجي في المستقبل وعما إذا كانت إدارة الرئيس جو بايدن ستطلق كميات في المستقبل: «بالتأكيد، هذه آلية متوفرة لدينا وستكون متاحة لنا مرة بعد أخرى».

وعلى الرغم من تركيز الخبراء على توقعات سعر الخامات النفطية على العرض والطلب العالمي، فإن هناك عوامل أخرى ربما ستكون أكثر تأثيراً، مثل البؤر الجيوسياسية الملتهبة في العالم والتي يمكن أن تؤثر على مسار تدفقات النفط إلى الأسواق عبر البحار والمضايق المائية مثلما هو حادث الآن في اليمن والبحر الأحمر وبحر الصين الجنوبي وتايوان وأزمة الحشود العسكرية الروسية على الحدود مع أوكرانيا التي ربما ستؤثر على صادرات النفط الروسية.

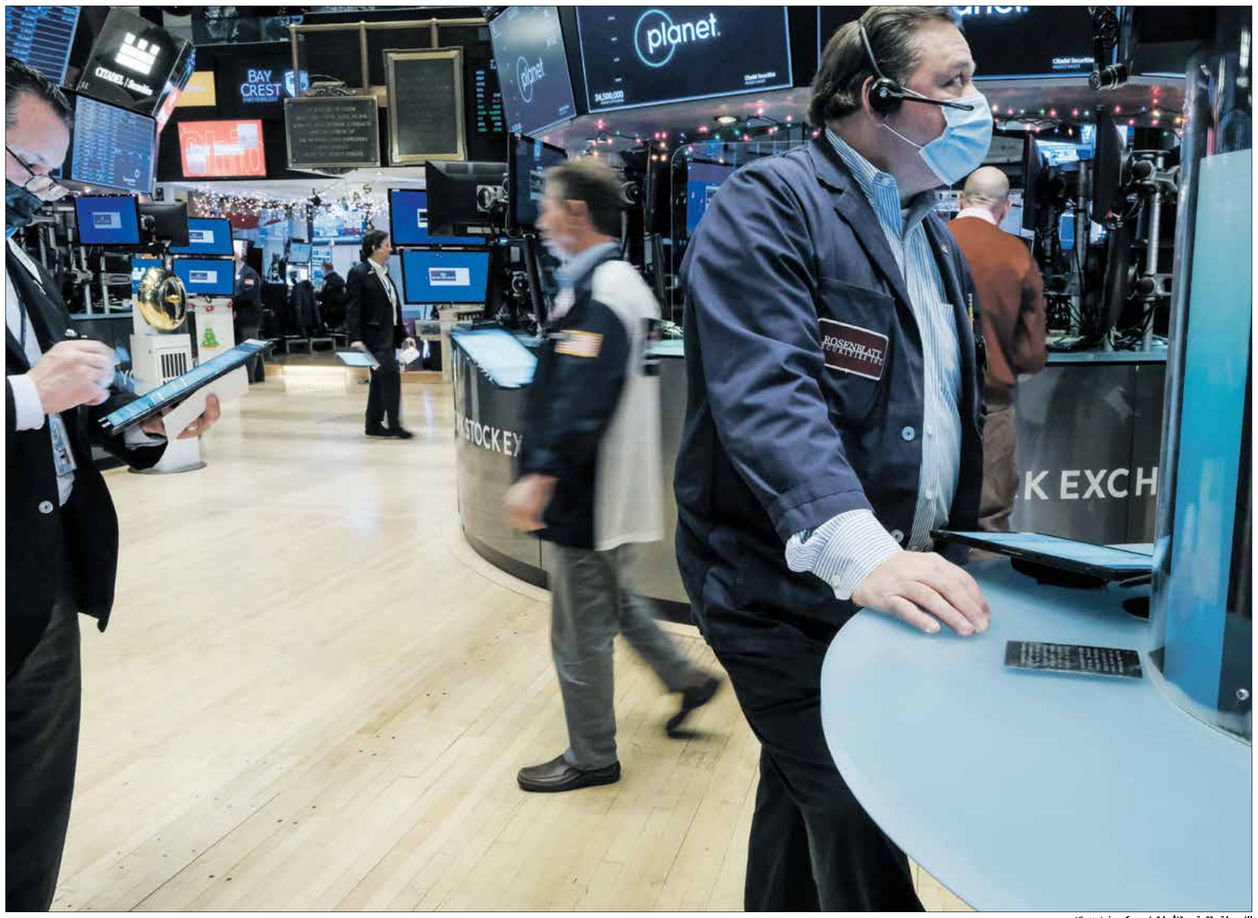

الأسواق تترقب تأثيرات أوميكرون (Getty)

مكاسب لخامي برنت وغرب تكساس

عزّزت اسعار النفط مكاسبها خلال تعاملات، امس الثلاثاء، ليتجاوز خ..ام برنت حدود 79 دولارا للبرميل، وسط تقييم المتداولين للمخاطر الاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورنا. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت تسليم ف..براير/شباط بنسبة 1,3% عن الجلسة السابقة، بما يعادل 1,02 دولار، لتصل الى 79,62 دولارا للبرميل. كذلك صعد خام غرب تكساس الوسيط الاميركي 25 سنتا اي 0,3% الى 75,81 دولارا للبرميل، محققا مكاسب للجلسة الخامسة على التوالي.

رؤية

دور الحكومات في القرن الـ 21

شريف عثمان

توصّل الحزبان الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة، إلى اتفاق قبل أسبوعين على رفع سقف الدين الأميركي، المستمر في تسجيل مستويات غير مسبوقة، ليصبح 31,5 تريليون دولار، بما يسمح بتوفير التمويل المطلوب لحجم الإنفاق المتوقع حتى الربع الأول من عام 2023، ويضمن عدم إغلاق الحكومة أبوابها كما حدث في الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2018، ويجنبها إعلان الإفلاس للمرة الأولى في تاريخها.

ولم يتمكن الحزبان من الاتفاق على حزمة إنفاق الرئيس جو بايدن الخاصة بالأسر الأميركية ومواجهة تغير المناخ، إذ اعتبر كـ..ـديـرون، ومنهم جو مانشين، العضو الديمقراطي في مجلس الشيوخ، أنّ الحزمة التي تقترب قيمتها من تريليوني دولار مبالغ فيها، وتجعل الملايين من الأميركيين يركنون إلى إعانات البطالة.

وعلى نحو متصل، انتقد لاري كودلو، المستشار الاقتصادي السابق في البيت الأبيض، خطة بايدن، وما تسببت به من ارتفاع الدين العام وفرض «ضرائب اشتراكية»، كما أعلن ليندسي غراهام، العضو الجمهوري في مجلس الشيوخ، رفضه قانون رفع سقف الدين، مؤكداً أنّ رغبة الديمقراطيين في زيادة الدور الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد تعد تحركاً باتجاه «أميركا اشتراكية».

وبخلاف التريليوني دولار التي يطمع بايدن في الحصول على موافقة الكونغرس على إنفاقها، أو الـ 1.8 تريليون دولار الأقرب للتمرير لتحسين الخدمات الاجتماعية في أميركا، وما يقرب من 850 مليار دولار تعهدت أوروبا بإنفاقها من خلال صندوق الاستثمار الخاص بها، أنفقت حكومات العالم 17 تريليون دولار على الوباء، تشمل مدفوعات مباشرة وإنفاقاً اجتماعياً وقروضاً وضمانات، بما يمثل 16% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وتشير التوقعات إلى أنّ الإنفاق الحكومي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2026 سيكون أكبر مما كان عليه في عام 2006 في كل اقتصاد من الاقتصادات الكبرى، وإلى استمرار تنامي دور الحكومات في اقتصادات الدول وتزايد إنفاقها على الشعوب.

ومع دوره الإيجابي ومساهمته الفعالة في إنقاذ ملايين الفقراء، ممن فقدوا وظائفهم أو انخفضت دخولهم بصورة كبيرة على مدار العامين الماضيين، بسبب تداعيات انتشار الوباء حول العالم، لم ينجُ التدخل الحكومي في مختلف البلدان من الانتقاد، تارة بسبب تراجع دور القطاع الخاص وما يتميز به من قدرة على الابتكار والتطوير، وأخرى بسبب غياب المنافسة وسيطرة البيروقراطية والجمود في أوقات تتطلب ظروفها الكثير من المرونة، وأحياناً بسبب وجود الكثير من شبهات الفساد، إلا أنّ توفر الشفافية والمحاسبة في الاقتصادات الكبرى ساهم بدرجة كبيرة في الحد من هذه السلبيات.

يتحدثون في الولايات المتحدة، أكبر معاقل الرأسمالية في عصرنا حالياً، عن استمرار تزايد الدور الذي تلعبه الحكومة في حياة الشعوب خلال السنوات المقبلة، معيدين ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية، أولها قوة الدفع التي توفرت خلال عامي الجائحة بما لا يسمح بـ«عودة الحكومات إلى ثكناتها» عند انحسار الوباء، وثانيها حقيقة ارتفاع أسعار الخدمات الحكومية، وعلى رأسها خدمات التعليم والصحة، بمعدلات تتجاوز معدلات النمو الاقتصادي، وآخرها زيادة الخدمات المطلوب من الحكومة تقديمها للمواطنين مع ارتفاع متوسط أعمارهم نتيجة لتطور البحث العلمي، وتزايد الثروات والرغبة في مكافحة تغير المناخ وتلوث البيئة.

لكن التيارات المعارضة لتزايد الدور الذي تلعبه الحكومات لم تستسلم بالتأكيد، سواء من الأحزاب غير الحاكمة، أو من المواطنين، وهو ما جعل الجدل يدور حالياً حول نوع التدخل الذي يُسمح للحكومات القيام به، لا عن وجود أو عدم وجود ضرورة لتدخلها من الأساس.

لا يوجد في المناقشات الدائرة في واشنطن حالياً، ولا في العواصم الكبرى، عن دور الحكومات في الاقتصاد، ما يدعم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي لمزاحمة القطاع الخاص، مستفيدة من إعفاء أنشطتها من الضرائب، أو من توفر العمالة المجانية أو منخفضة التكلفة في بعض قطاعاتها، ولا لاستخدام أموال دافعي الضرائب في تشويه أسواق الأسهم والسندات وزيادة ثروات الأثرياء.

وإنما يبدأ مؤيدو تعظيم الدور الحكومي من تشجيع حرية الأسواق والأفراد، فتكون محاربة التغير المناخي مثلاً من خلال تسعير أكثر رشادة للكربون، وتزداد خدمات التعليم والصحة وتقل تكلفتها من خلال الإنفاق على البحث العلمي ودعمه، وتزداد كفاءة وإنتاجية الاستثمارات العامة من خلال المحاسبة والشفافية، وبالطبع لا يوجد في قاموسهم مصطلحات مثل «الأجهزة السيادية» التي توفر الحماية من الرقابة.

انتقد بعضهم خطة بايدن لرعاية الأسر الأميركية، رافضين لعب الحكومة هذا الدور الأبوي في وقت تحتاج فيها البلاد إلى مساهمة كلّ المواطنين من أجل استعادة النشاط الاقتصادي لزخمه الذي كان قبل ظهور الفيروس، خصوصاً مع توفر العديد من برامج الرعاية الاجتماعية والإنفاق الحكومي التي تخدم ملايين الأميركيين، وتساعد منخفضي الدخول منهم.

طالب هؤلاء بتقليل حجم الجهاز الحكومي، وتحسين كفاءته، مع تركيز الدولة لجهودها على إعادة توزيع الثروات، والسماح للمحتاجين باختيار ما يجب فعله بها، والعمل على أن تكون الضرائب واسعة النطاق، وداعمة للمناخ الاستثماري، لا خانقة له. يقول هؤلاء إنّ تقليل حجم الجهاز الحكومي، وتحسين الرواتب فيه، يساعد في جذب الكفاءات إليه، وهو ما حدث خلال عامي الجائحة، إذ جاءت أغلب التطويرات التي تمت في القطاع الحكومي من خلال جهود العاملين فيه، من أبسط التطبيقات التي لجأ إليها المواطنون لتسهيل أعمالهم، وحتى التوصل إلى المصل الذي ساهم في تقليل الإصابات وحماية ملايين الأميركيين.

توصل الليبراليون والمحافظون في الاقتصادات الكبرى إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومات في القرن الحادي والعشرين، خصوصاً مع تعدد الأزمات الكبرى وتكرارها، لا من خلال توفير شبكات الأمان الاجتماعي فحسب، إنّما من خلال توفير مجتمعات أكثر عدلاً، وتمهيد الطريق أمام المواطنين لتكون تلك المجتمعات أكثر ازدهاراً، حتى يتزامن نمو الحكومات مع تقدم البشرية، لا مع تزايد قمع الحريات، وتزايد نفوذ الأنظمة الشمولية.

3 تريليونات دولار قيمة آبل

قفز سهم شركة آبل الأميركية المصنعة لهواتف «آيفون»، لتقترب القيمة السوقية للشركة من 3 تريليونات دولار، وسط صعود قوي لمؤشرات أسواق الأسهم في الولايات المتحدة خلال عام 2021، مسجلة أرقاماً قياسية تعد الأعلى منذ 26 عاماً. وصعد سهم آبل بأكثر من 12% منذ بداية ديسمبر/ كانون الأول الجاري حتى ختام جلسة الاثنين الماضي، التي ارتفع خلالها بنسبة 2,3% ليصل إلى 180,33 دولاراً، بقيمة سوقية 2,96 تريليون دولار. ومنذ بداية العام الجاري وحتى الآن، ارتفع سهم صانعة جوالات «آيفون» بأكثر من 35%. وتزامن صعود «آبل» مع صعود مؤشرات الأسهم الأميركية بشكل عام. إذ حطم مؤشر «ستاندارد آند بورز 500» أو «القامة القياسية القديمة» في رحلة صعوده بنسبة 26%، وتكوين قيمة سوقية بلغت 8,6 تريليون دولار. ومع وفرة السيولة النقدية والبقاء في المنازل بسبب انتشار جائحة كورونا، بدأ المتعاملون الأفراد عام 2021 إشعال حركة الأسهم التي توصف بأسهم الميم (وهي الأسهم التي يروج لها عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي). وحققت مؤشرات أسواق الأسهم في الولايات المتحدة خلال عام 2021 أرقاماً قياسية تعد الأعلى منذ 26 عاماً، إضافة إلى مكاسب بنسب ثلاثية الأرقام في بعض الأسهم الصغيرة بسبب جنون المتعاملين الأفراد، إلى جانب تراجع فوضوي بقيمة تريليون دولار، بعد أن قامت الصين بتضييق الخناق على بعض اكبر شركاتها، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية.

(العربي الجديد)

متجر آيفون في إقليم ويلز البريطاني (Getty)

بيتكوين تتراجع لأقل من 50 ألف دولار

تراجعت عملة بيتكوين المشفرة الأشهر عالمياً خلال تعاملات، أمس الثلاثاء، بحوالي 4% لتهبط مجدداً دون مستوى 50 ألف دولار، وفقاً لبيانات منصة «كوين باس»، إلا أنها لا تزال مرتفعة بحوالي 70% خلال العام الحالي مقارنة بعام 2020.

كما انخفضت قيمة «الإيثريوم» ثاني أكبر العملات الافتراضية بنسبة 4,5% إلى نحو 3908 دولارات، والريبل 5% إلى 89,11 سنتاً. ونقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية عن «فيجاي أيار» نائب رئيس تطوير الشركات في بورصة العملات المشفرة «لونو» في سنغافورة قوله إنه «بالنسبة لبيتكوين، بشكل عام، لا يوجد أي شيء يدعو للقلق في هذه المرحلة». وتواجه العملات المشفرة حملة من قبل البنوك المركزية والمؤسسات الدولية، إذ دعا صندوق النقد الدولي إلى وضع معايير دولية شاملة تعالج بصورة أكثر احتمالاً المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي، بسبب الأصول المشفرة والمنظومة المصاحبة لها والمعاملات المتعلقة بها، مع إتاحة بيئة تمكينية للمفيد من منتجات الأصول المشفرة وتطبيقاتها وكذلك العملات المستقرة.

أسعار بيتكوين لا تزال مرتفعة بنسبة 70% مقارنة بالعام الماضي (Getty)

المغتربون ينعشون التحويلات العالمية

واشنطن ـ العربي الجديد

توقع بنك التنمية الآسيوي ارتفاع التحويلات العالمية بمقدار 34 مليار دولار بنهاية العام الجاري، لتصل إلى 703 مليارات دولار، وحوالي 31 مليار دولار خلال العام المقبل 2022، مستفيدة من تعافي الاقتصادات من تداعيات جائحة فيروس كورونا وتزايد تحويلات المغتربين حول العالم. وتعكس التوقعات بنمو التحويلات العالمية بنسبة 4,8% هذا العام رغبة العمالة المهاجرة في إرسال الأموال إلى أوطانها من أجل تعويض التحويلات المفقودة خلال 2020. وكانت الأسر الفقيرة التي تعتمد على التحويلات التي يبعثها ذووها في المهجر قد تأثرت في العام الماضي بسبب خفض الوظائف في دول الخليج وأوروبا والولايات المتحدة.

وحسبما ذكرت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية، أمس، أشار اقتصاديو بنك التنمية الآسيوي إلى أنّ التحويلات العالمية انخفضت بنسبة 2,3% في العام الماضي. وحذر البنك من التحديات التي تواجه المهاجرين بما في ذلك تغيير بروتوكولات الهجرة والصحة، مشيراً إلى أنّ هذا قد يحد من خيارات الهجرة.

وأشار البنك إلى أنّ على الحكومات تحسين التعاون لوضع إجراءات مرنة لتنقل العمالة عبر الحدود، فضلاً عن ضمان وصول أكبر للحماية الاجتماعية والخدمات الصحية. لكنّ البيانات تشير إلى تحسن كبير في حجم التحويلات المالية التي تصل إلى العائلات الفقيرة في آسيا وأفريقيا.

كذلك جمعت الشركات مبلغاً قياسياً من التمويلات بلغ 12,1 تريليون دولار خلال العام الجاري عن طريق بيع أسهم وطرح ديون والحصول على قروض جديدة، مع ارتفاع الأسهم العالمية بدعم من التحفيز الذي قدمته البنوك المركزية والتعافي السريع من الوباء.

ووفقاً لحسابات أجرتها «فايننشال تايمز» على بيانات مؤسسة «ريفينتيف» للاستشارات، فإن ما جمعته الشركات هذا العام يعتبر مرتفعاً بحوالي 17% عن عام 2020. وقال المحلل المالي كريس بلوم، من مصرف «بي إن بي باريبا» للصحيفة: «لقد كان عاماً ناجحاً حقاً، ومن المتوقع أن يستمر ذلك حتى العام المقبل». كذلك تم جمع مبالغ ضخمة مع طرح شركات مثل صانعة السيارات الكهربائية الأميركية «ريفيان»، وشركة التجارة الإلكترونية «كوبانغ» للاكتتاب العام. كذلك ساعدت برامج شراء السندات الضخمة التي أطلقتها البنوك المركزية بما في ذلك الاحتياط الفيدرالي والمركزي الأوروبي خلال الوباء على دفع تكاليف الاقتراض إلى أدنى مستوياتها التاريخية.

مواطنون بنغلاديشيون في مطار دكا استعداداً للسفر (Getty)